ما يقوله المواطن وضعته (المدى) أمام المسؤول

شرطة كربلاء أثبتت حضورها.. والمواطن ينتظر الكثير

كانا يسيران معا وقد أخذتهما النقاشات جانبا حتى لكانهما لا يريان ما هو أمامهما..فجأة فرغا من النقاش الذي كان يبدو مسموعا لدى الآخرين عندما سمعا أصوات سيارات النجدة وهي تقطع الشارع..كانت الأصوات قوية جعلتهما يفزان معا..إلا ان أحدهما عبر عن غضبه من الصوت وعده مزعجا وليس له داع وقال: (بس يفترون كلشي ما يسوون!) فرد عليه الآخر..انه صوت نحن بحاجة إليه لانه يظهر ان الشرطة تعمل بجد.. ليس هذا سوى مقطع من حالات الاتفاق والاحتجاج عن عمل الشرطة العراقية..فبين مؤيد ومنتظر الشيء الكثير منهم وبين منزعج لا يرى في الواقع ما يفعلونه في سبيل إعادة الأمن، كانت تتراوح الرؤية لهذا الجهاز الحساس الذي وجد نفسه أمام حالة جديدة بعد سنوات من الإهمال والتغييب..معادلة يصعب حلها في ظل وضع مرتبك ..مع ان الأغلب الأعم يعرف ان الشرطة عنوان مسلم به على وجود القانون.. باعتبارها الأداة التي تطبقه ليشعر المواطن انه في أمان.

كربلاء /المدى

فبينما يرى المواطن احمد الحسناوي ان الشرطة الان في كربلاء في افضل حالاتها وهي تؤدي واجبها بصورة جيدة..يرى المواطن مهدي السعدي ان الشرطة ليس لها دور. ربما لم يحن الوقت بعد للرؤية المنطقية لهذا الجهاز الذي لايخلو شارع من وجود لعناصره حتى في الساعات التي تكون فيها درجة الحرارة أعلى من حرارة فرن الصمون.

علاقة جديدة وألوان مختلفة

في كربلاء هذا هو الواقع..شرطة يرتدون الملابس الزرق التي استبدلت عوضا عن ذلك اللون الذي يذكّر لو ارتدوه بسنوات القمع..ويحملون مسدساتهم السود الموضوعة في واقية الرصاص التي تلف صدر الشرطي بينما تمسك الأصابع بجهاز الاتصال الحديث الذي لا ينفك عن إخراج أصواته المتذبذبة في كل بضع ثوان..شرطة في الشوارع راجلون أو داخل سيارات حديثة أو فوق سيارات البيكب وعيونهم تنظر هنا وهناك تعلن للمواطن انهم موجودون بقوة من اجل حمايتهم..يقول المواطن أبو اسعد وهو بائع سكائر..في كل صباح أراهم وكانهم أولادي..أشفق عليهم لانهم يضحون بأرواحهم في غفلة من الزمن حين يدهمهم إرهابي أو مجرم ..اشعر انهم الان اقرب الي من قبل..بعد ان كنت في السابق انفر منهم لانهم الأداة التي كان يستخدمها النظام المنهار لتحقيق مبادئ خوفه وغايات رعبه..

المقدم رزاق عبد علي محمد مساعد قائد شرطة كربلاء يقول عن هذه العلاقة الجديدة: انها علاقة جيدة وهناك تبادل في وجهات النظر ويحضر البعض منهم ندواتنا..شرائح عديدة من المجتمع الكربلائي كالمختارين وشيوخ العشائر والحرفيين والمحامين وكافة القطاعات تتدارس معنا عمل الشرطة وخططها وتواجدها في الشارع..هذه الطريقة التي أوجدتها قيادة شرطة المحافظة من اجل ان نصل إلى علاقة جديدة لاننا نفهم ان هذه العلاقة هي مفتاح العمل الجيد وبدونها لا يمكن ان نؤدي عملنا بصورة جيدة..ويضيف.. حتى اننا في بعض الحالات نغير خططنا بناء على مقترحات تردنا من سكان إحدى المناطق وبعد تدقيق المعلومات نرى ان الخطة الموضوعة يجب تغييرها..وكثيرا ما فعلنا ذلك كنصب السيطرات أو القيام بممارسة أمنية في أوقات معينة وأماكن محددة، وتثمر تلك الممارسات أو السيطرات عن أعمال القبض على بعض المتهمين وضبط أسلحة..ويؤكد مساعد قائد الشرطة..ان الدائرة تتلقى على وفق هذه العلاقة الجديدة العشرات من المكالمات الهاتفية قد نعرف الذي قام بالاتصال أو لا نعرفه..إلا انهم يقومون بإخبارنا بما يمتلكون من معلومات تساعدنا على تأدية واجبنا وبالتالي القبض على المتهمين أو الإرهابيين وحتى الشقاوات.

حداثة التشكيل والانتقال بين زمنين

وسط هذه العلاقة هناك من يقدم شكواه من الشرطة..بل ويتذمر من تصرفات البعض..يقول أحد المواطنين..ما زال البعض من رجال الشرطة يتصور نفسه وقد امتلك كل شيء فيذكرني بأساليب هذا الجهاز في زمن النظام السابق..ويضيف: أريد من المسؤولين ان ينصحوا هؤلاء بان ذلك العهد قد ولى وان الشرطي الان يؤدي واجبه ونحن معه مثلما أؤدي واجبي انا..

يجيب مساعد قائد شرطة كربلاء، ان مثل هذه الحالات موجودة بكل تأكيد..لان هذا تابع لشخصية الشرطي اكثر مما هو تابع لجهاز الشرطة..ويضيف المقدم رزاق: ان جهازا مثل جهاز الشرطة يبلغ تعداد العاملين فيه عدة آلاف من المؤكد أن يكون بعضهم ليس بالمستوى المطلوب..بحكم وعيه وثقافته أو قلة خبرته في العمل في سلك الشرطة ..خاصة إذا ما تذكر المواطن ان هذا الجهاز حديث التشكيل بعد تجربة تغيير النظام السياسي في العراق..وقد كان جهاز الشرطة في الزمن الماضي يحمل من الصفات والألوان ومن التصرفات التي يدركها أبناء الشعب ولا حاجة لذكرها في الوقت الحاضر لكونها معروفة ومفهومة..أما الان فان الاتجاه العام للحكومة العراقية هو بناء جهاز شرطة يعمل على خدمة المواطن ويطبق القانون في أجواء من الحرية والديمقراطية..وان انتقال الجهاز من الحالة الأولى إلى الحالة الجديدة ترافقه بكل تأكيد الكثير من السلبيات ولكني اتوقع انحسار السلبيات واختفاءها في المستقبل ومع تقدم الزمن من خلال الاعتناء بتدريب منتسبي الجهاز وتثقيفهم واستيعابهم لمعاني الحرية والديمقراطية..وأيضا من خلال تعاون المواطن معه وعدم تعميم هذا التصرف أو ذاك إذا ما كان هذا التصرف شخصيا ولم يكن تصرفا عاما يشمل جهاز الشرطة برمته.

المواطن والجريمة وسرعة الاستجابة

لم تزل الجريمة تتجول في الشوارع..هكذا قال الحاج أبو محمود وهو مدرس متقاعد..عندما سألته عن رأيه في الواقع الأمني لمدينة كربلاء..وأضاف: المشكلة ان الأمن لا يعني فقط عدم وجود أعمال إرهابية..بل يعني استتباب الأمن في الشوارع والأزقة والأحياء. ولكن ما نراه هو وجود مجرمين محترفين يستغلون الظلام للقيام بجرائمهم ان كانت سرقة أو قتلاً وحتى اختطافاً..

ويقول: ان المشكلة تكمن في سرعة استجابة الشرطة لنداء الاستغاثة فكثيرا ما تتأخر الاستجابة أو ان الاتصال مقطوع ولا أحد يجيب أو نتصل ولا يأتي أحد..وانت تدري ان المجرمين مسلحون وقتل الانسان لديهم مثل قتل بعوضة.فيما يرى المواطن سلام محمد مدير أحد الفنادق..انه اتصل ذات ليل شتائي بشرطة النجدة لوجود لصوص يحاولون سرقة أحدى الدور أو مدرسة حضانة قريبة من داره..ولم تمض سوى دقائق معدودات حتى حضرت أربع سيارات نجدة وقامت بمحاصرة اللصوص وألقت القبض عليهم..

يجيب مساعد قائد شرطة كربلاء، حالة تأخر استجابة الشرطة للنداءات العاجلة اختفت تماما الان..خاصة بعد المواجهات المسلحة التي شهدتها كربلاء في الأشهر الماضية..لاننا أخذنا نؤكد على هذا الجانب ونطلب من أجهزتنا سواء من النجدة أو الأجهزة الأخرى سرعة إسعاف المواطن وتلبية نداء استغاثته بالسرعة القصوى..وليست الممكنة فحسب ومهما كان موقع داره من مقر السيطرة وبغض النظر عن وقت الاتصال..وفي كثير من الأحيان يتحقق ذلك بشهادة الكثير من المواطنين..ويؤكد المقدم رزاق..ولكن قد يحدث بعض التأخير وهذا في أوقات قليلة..قد يتصل المواطن ويطلب سيارة نجدة وتتأخر بحكم المصادفة أو كثرة النداءات كان تكون هناك عدة حوادث في وقت واحد وفي أماكن متفرقة ومتباعدة..فتنشغل الدوريات بمعالجة الأمور حسب الأولوية في النداء أو حسب قربها من السيطرة أو دورية النجدة..ولكن الشيء المؤكد انها تصل حتى لو كانت متأخرة ..ويبين سبب تأكيده على ان النداء يستجاب له..هو ان هناك متابعة من قبل الجميع وأولهم قائد الشرطة والسيد مدير الشرطة من خلال متابعة جهاز اللاسلكي الذي يرافقهم أينما ذهبوا حتى في ساعات النوم في بيوتهم.فهو يبقى قريبا من آذانهم.

التعيينات ومرارة الانتظار

الحديث عن التعيينات له شجون يعبر عنها المواطنون بمرارة يرجون ان تتحول ذات يوم إلى نكهة حلوة وتخلصهم من البطالة..يقول المواطن محمد عبد الله. وهو شاب عاطل عن العمل..سمعنا ان هناك تعيينات في جهاز الشرطة وقدمنا أوراقنا إلا اننا اصطدمنا بموضوعة التريث وتوقف التعيينات والى ما ذلك من الحجج..ويتساءل: ألا يحتاج هذا الجهاز إلى رجال جدد يعززون به واقع الأمن الذي يشغل الجميع الان..ويخلصنا في الوقت نفسه من مرض البطالة؟ويشير عبد الله الى ان أمر التعيينات في جهاز الشرطة بات يقلقنا، ولانني احب العمل في هذا الجهاز فانا أبقى بانتظار لحظة الفرج..فيما يرى المواطن احمد الدعمي..ان أمر التعيينات تتدخل فيه جهات عديدة مؤثرة وهذا ما يقلق المتقدم الذي لا يملك مثل هذا التأثير لدى هذه الجهة أو تلك.

يقول المقدم رزاق..ان التعيينات متوقفة منذ ١/١٠/٢٠٠٣ ولحد الان..ولم تردنا موافقة من وزارة الداخلية، كل ما حدث اننا أردنا ان نزيد عدد رجال الشرطة فتقدم المواطنون بطلباتهم وتم إعداد أضابير للمتقدمين وهي موجودة في مديرية الإدارة..ويؤكد مساعد قائد الشرطة..انه في حالة اعادة ترويج معاملات التعيين سنأخذ المتقدمين أولا ولكن على مقاييس وليس كل من تقدم..ويبين المقدم رزاق هذه المقاييس بالقول انها تشمل اللياقة البدنية والصحية بموجب تقارير طبية أصولية..إضافة إلى الشهادة المدرسية لأغراض المفاضلة..وحسن السيرة والسلوك..لتأتي بعدها مرحلة المقابلة من قبل لجنة مختصة..

ويضيف.. هناك شيء مهم.. هو ان المواطن يحمّل قيادة الشرطة مسؤولية عدم التعيين.. دون ان يدرك ان الدائرة لا تستوعب كل المتقدمين بكل تأكيد ..لذلك فان مبدأ المفاضلة على أساس المقاييس التي ذكرتها سيكون التعيين إذا ما حصلت موافقة وزارة الداخلية..

أما في موضوعة التدخلات..فيقول المقدم رزاق..قد تكون هناك تدخلات من جهات تحاول التأثير..ولكن الكلمة الأخيرة هي لقيادة الشرطة.. وقد ذهب زمن التدخلات التي صاحبت الاشهر الاولى للتغيير.. لان أعمال الشرطة الان واضحة ولها قدرتها وكلمتها ولان الشرطة من جانب آخر هي ضمن القانون لذي يجب تطبيقه لذلك لا نسمح بالتدخل.

وحدات جديدة واعمال كبيرة

لم يعد جهاز الشرطة محددا بسيارات النجدة ورجالها وعناصر تقف أمام المراكز أو تحضر متهما أو شاهدا أمام التحقيق أو المحكمة..فقد تنوعت الوحدات وصارت هناك وحدات جديدة أملتها الظروف الاستثنائية التي يمر بها العراق وعلى الرغم من ان المواطنين لا يعرفون هذه الوحدات ولا يميزون بين رجالها..إلا ان المقدم رزاق قال: ان ما نتحدث عنه هو الوحدات التي تقدم خدماتها إلى المواطنين لانها تتصل به مباشرة ومن حقه ان يفهم أعمالها ليكون قريبا إلى الصورة إذا ما أراد التعاون معنا مباشرة أو مع هذه الوحدات..ومن هذه الوحدات مديرية النجدة وهذه أعمالها واضحة للمواطن ولا تحتاج إلى تعليق..أما الوحدة الثانية فهي فصيل المهمات الخاصة..وهو فصيل مدرب تلقى تدريبا خاصا ومسلح تسليحا جيدا ومجهزا بالآليات والدروع الواقية والملابس الخاصة والأجهزة اللاسلكية ..وهذا الفصيل على أهبة الاستعداد للتدخل السريع في أية حالة طارئة..كالأعمال الإرهابية التي في طريقها إلى التنفيذ أو تعقب العناصر الإرهابية..وقد انجزت هذه الوحدة العديد من الأعمال التي تم نشرها في الصحافة العراقية والعالمية..وثالث هذه الوحدات..هو فوج الطوارئ الذي يقوم بإخراج الدوريات المسلحة بتعداد عجلتين للدورية الواحدة لمسك الطرق الخارجية التي تربط محافظة كربلاء بالمحافظات الأخرى المجاورة..فيما تكون الوحدة الرابعة والكلام ما زال للمقدم رزاق هي مكتب مكافحة المخدرات وهي قوة مسلحة ومدربة أيضا ومجهزة جيدا..ومهمتها متابعة الذين يتعاطون المخدرات بانواعها سواء بالبيع أو الشراء أو الذين يتناولونها باعتبار ان المخدرات آفة تفتك بالمجتمع وخصوصا الشباب والأطفال.. وتقوم هذه الوحدة أيضا بمتابعة حائزي الأسلحة وأوكار المجرمين وتجار الأسلحة حسب المعلومات التي تصلنا..وأود الإشارة هنا (يقول مساعد قائد الشرطة).. إلى شيء مهم: جميع هذه الأعمال التي تقوم بها وحدات قيادة الشرطة هي تحت إشراف قاضي التحقيق وان جميع اجراءاتها قانونية كأعمال التحري والقبض والاستقدام والتوقيف وغيرها، ونحن ملتزمون بالقانون التزاما دقيقا إيمانا بعظمة العمل في سلك الخدمة العامة وتنفيذ القانون الذي نشعر بانتمائنا إليه.

معوقات لا تعرقل العمل

لكل دائرة أو مديرية أو قسم معوقات تعتبر من الأشياء التي تعرقل انجاز المهمات..ولان الوقت لم يمض كثيرا ولم يقطع أشواطا في زمنه فان معوقات قيادة شرطة كربلاء (يقول المقدم رزاق)، انها لا تعرقل عملنا لاننا يجب ان نعمل.. لان ما هو ملقى على عاتقنا اكبر من ان يجعلنا نجير الخمول على خانة المعوقات..ولكننا نطمح، كأحد الحلول لتجاوز المعوقات، هي ان جهاز الشرطة بحاجة إلى العنصر البشري وزيادة عدد منتسبيه..ويرافق ذلك زيادة في الآليات والأجهزة والتجهيزات الأخرى..لان الثقة التي اكتسبناها من المواطن لا يمكن تركها جانبا باعتبارنا موظفين فقط..بل اننا نتمسك بها لتكون عنوانا لعمل المزيد من الجهد والسهر للحفاظ على استمرار الأمن وتطبيق القانون.

تحت الضوء..

مافيا المقاولات

سعد محمد رحيم

قبل ايام التقيت صديقاً قديماً يسكن مدينة صغيرة.. سألته، ماذا تعمل الان؟ فحدثني عن حكاية دخوله مناقصة للحصول على مقاولة لتنظيف مدينته، الغريب انه قدّم عطاء بنصف المبلغ الذي قدمه من رست عليه المقاولة في نهاية المطاف، وحين اعترض صديقي هذا قيل له ان الدائرة المعنية غير معنية، بموجب القانون، بقبول اوطأ العطاءات. وقد يكون هذا الامر منطقياً ومعقولاً في حالة اذا كانت المناقصة تخص تنفيذ مشروع له تعقيداته الفنية والهندسية التي لا تقدر على التعاطي معها الا مؤسسات ذات مميزات خاصة لها كفاءتها و سمعتها وخبرتها. ولكن لما كان المشروع الذي نحن بصدد الحديث عنه هو تنظيف مدينة صغيرة فان تجاهل عطاء بنصف المبلغ الذي تمت الموافقة عليه يضع امامنا جملة من علامات الاستفهام.

ومن خلال عملي الصحافي سمعت من معنيين بالمسألة (المقاولاتية) عن الاعيب تحدث في عمليات احالة المقاولات، وعن مافيات تتشكل ومليارات من الدنانير تهدر، وفساد اداري يستشري في جسد مؤسسات معينة، وعن ثراء فاحش هبط فجأة على موظفين لا يمتلكون سوى رواتبهم فبنوا بيوتاً واشتروا عقارات وسيارات فارهة، وبعضهم تزوج للمرة الثانية او الثالثة، والله اعلم.. وفي كل مرة كان المتحدث يهمس في أذني: هذا الكلام ليس للنشر في الصحافة، اقوله لك لاني اثق بك... وتلمست مدى الخوف الذي يسيطر على نفوس المطلعين على هذه الخفايا.. وقلت، لماذا هم خائفون؟ وقررت ان اقوم بتحقيق صحافي حول ملابسات هذا الموضوع ووجدت اكثر من شخص ينصحني الا اقدم على ذلك لانني سأعرض حياتي للخطر، ولن اجد من يحميني؟!.

وقال لي احدهم، هؤلاء مستعدون لان يقتلوا من يقف في طريقهم. وتذكرت مقولة لكارل ماركس يتحدث فيها عن الرأسمالي الذي يراوغ ويكذب اذا كانت نسبة الربح ٥٠٪ ويقتل اذا كانت النسبة ١٠٠٪ وقلت، يبدو ان الرجل كان على حق ولا سيما ان الارباح التي تتحقق الان اضعاف ما تخيل طيب القلب ماركس.

وحتى لو كان ربع ما نسمع به صحيحاً فهذا مؤشر على وضع كارثي، فكيف إذاً سيكون الامر لو كان الصحيح هو اوسع واكبر مما ذكرنا.

بعد سقوط الاتحاد السوفييتي تشكلت في روسيا اخطر منظمات المافيا في العالم، وحين تتجذر اسس هذه المنظمات يكون من العسير مواجهتها لاحقاً حتى من قبل أقوى الحكومات. واذا لم تتنبه الحكومة المؤقتة من الان وتضع حداً للمافيات الجنينية الجديدة في عراقنا الجديد، من خلال سياسات رقابية صارمة ورادعة، فإننا سنجد انفسنا بعد سنوات قليلة تحت رحمة مافيات لا ترحم.

مصائب قوم عند قوم فوائد !

خلف كل شخص بالغ الثراء... حارس شخصي!

كاظم موسى

انا بحاجة الى حارس شخصي يرافقني دائماً في تحركاتي وتنقلاتي من منزلي الى محل عملي بسبب خوفي المستمر من اللصوص والمجرمين.

يبدو ان الحل الذي لجأ اليه تاجر الادوات الاحتياطية السيد عبد الجبار سليم باتخاذه حارساً شخصياً هو الخيار الوحيد المتاح له لمواجهة انتشار جرائم السلب والسطو المسلح والخطف، التي تفننت العصابات المنظمة في ابتكار وسائل غير مطروقة للإيقاع بضحاياها وإذا كان شطر بيت أبي الطيب المتنبي (مصائب قوم عند قوم فوائد) ينطبق على كثير من ثنائيات التناقض في الواقع، فهو شديد الانطباق على هذه الحالة المستمرة، اذ وفر تدهور الاوضاع الامنية فرصاً لعدد متزايد من الشباب والكهول للعمل في حراسة عوائل الاثرياء ومتاجرهم وشركاتهم ومزارعهم وباقي ممتلكاتهم.

وأمام توجه عدد كبير من الشباب صوب هذه المهنة سنحت الفرصة امام الاثرياء لاختيار الافضل لهم من بين هؤلاء الناس، ومعظم من يمتهنون هذه المهنة الجديدة هم ممن يمتلكون مؤهلات سابقة وخبرة وممارسة في مجال القوة والقسوة، فبعضهم عملوا في الجيش العراقي سابقاً (القوات الخاصة والحرس الجمهوري)، وفقدوا اعمالهم بسبب حل الجيش العراقي والاجهزة الامنية وبعضهم عملوا في مجال الشرطة والامن وآخرون شاركوا في الحروب وليس من العجيب ان يكون بعضهم ممن كانوا لصوصاً محترفين وتمكنوا من اخفاء أعمالهم السابقة، فهؤلاء الناس يمتلكون مؤهلات العمل في هذه المهنة التي تتطلب المهارة في استخدام الاسلحة ورباطة الجأش ومقارعة عصابات اللصوص والمجرمين.

تاجر المواد الاحتياطية السيد عبد الجبار سليم برر اضطراره الى تعيين حارس شخصي بقوله: -امتلك منزلاً فارهاً ومؤثثاً بأغلى الاثاث، واحمل معي باستمرار مبالغ من الاموال على شكل دولار امريكي واوراق مهمة تتعلق باستيراد وبيع وشراء الاداوت الاحتياطية للسيارات وقد تعرضت للسطو المسلح على سيارتي ومتجري وفشلت المحاولتان بسبب شجاعة وجرأة حارسي الشخصي الذي انقذني في الوقت المناسب برغم اصابته بطلقة نارية في الكتب الايمن من قبل احد المهاجمين، الا انني كافأته على عمله هذا بمبلغ كبير من المال وزيادة مرتبه الشهري من (٢٠٠) دولار إلى (٣٠٠)دولار عدا الهدايا.

(سعيد عبد الهادي) صاحب محل صيرفة في منطقة المنصور يقول: -لا بد من وجود حارس شخصي يرافقني باستمرار كوني احمل معي وفي سيارتي مبالغ من الاموال العراقية والاجنبية، أنا استعين بحارسين احدهما لمرافقتي والاخر لمرافقة شريكي في المحل كما ان ساعات العمل في المحل طويلة تمتد من من الساعة (٩) صباحاً الى (٧) أو (٨) مساء حسب متطلباته لذلك بتوجب المناوبة احياناً بين الحارسين لاجل الراحة او تناول الطعام. عند نهاية يوم العمل اصطحبهما معي الى المنزل بعد ان اضع حصيلة تعاملات ذلك اليوم في علب وظروف خاصة اذ انني لا اترك في المحل اموالاً برغم امتلاكي قاصة حديدية في المحل خشية سرقتها، وهذا ما جرى لاحد محال الصيرفة عندما قامت مجموعة من اللصوص بالسطو على محله ليلاً وسرقوا القاصة برغم كبر حجمها وثقل وزنها، ونجم عن هذا اصابة صاحب المحل بجلطة قلبية عند اكتشافه للسرقة في صباح اليوم التالي، فقد كان يحتفظ بمبالغ كبيرة في القاصة التي كان يظن انها عصية على السرقة.

ويضيف: في المنزل استعين بحارس شخصي ايضاً يرافق افراد اسرتي في تنقلاتهم فأنا أخشى على اطفالي من عمليات الخطف والابتزاز لذلك لا اتركهم من دون حارس في حالة ذهابهم وعودتهم من المدرسة وامنع عليهم الخروج من المنزل الا بحماية حارس شخصي وللضرورة القصوى وهذا يكلفني مبالغ كبيرة من المال استقطعها من حصيلة ارباحي فأنا أشغل ثلاثة حراس شخصيين ولكن (ما في اليد حيلة) كما يقول المثل الدارج (وللضرورة احكام).

وارجو ان يتحسن الوضع الامني في البلد واتخلص من هذه المتاعب.

والسيد عبد الهادي تعرض ثلاث مرات لمحاولة سطو على محله وسيارته ومنزله، ولكن بفعل مهارة حراسه باءت كل هذه المحاولات بالفشل .

نوري جاسم، ضابط في الجيش العراقي السابق يقول:

وجدت عملي الحالي حارساً شخصياً لدى احد الاثرياء عن طريق احد اقاربي الذي يعمل في شركة سياحية حولت عملها من السياحة الى تشغيل (الحراس الشخصيين) للاشخاص والمحال والشركات الاجنبية واصبح واقع الظرف الامني السيء مصدر رزق للعديد من تلك الشركات والمكاتب، الى ان اصبحت مهمتها الاساسية البحث عن الحراس وتشغيلهم عن طريق التوسط بين الطرفين واستيفاء العمولة.

ويقول (نوري) لم اصادف مشاكل حتى الآن برغم مرور عشرة اشهر على بدء عملي مع هذا الرجل الكريم الذي بدأت عملي معه براتب وقدره (٢٠٠) دولار شهرياً عدا الهدايا واصبح الان (٣٠٠) دولار وهذا الراتب يؤمن لي ولافراد اسرتي المتكونة من الأربعة اشخاص العيش في بحبوحة وتلبية احتياجات المنزل بعيداً عن انتظار موعد صرف الراتب التقاعدي. هناك العديد من زملائه السابقين انخرطوا هذا العمل وهو يؤكد أن هذه المهنة تلقى رواجاً وطلباً متزايداً في ايامنا هذه. (محمد يوسف) ضابط سابق (قوات خاصة) يقول اعمل حارساً شخصياً لصاحب شركة تجارية واتقاضى راتباً جيداً (٧٠٠) الف دينار شهرياً لانني امتلك سيارة والعاملون في الشركة يفضلون التنقل معي وبسيارتي تجنباً لمحاولات السطو على سياراتهم ومضايقات زحمة وفوضى الشوارع.

(عمر جاسم) نائب ضابط سابق يقول: اعمل حارساً شخصياً لسيدة تمتلك شركة تجارية براتب مقداره (٢٥٠) الف دينار شهرياً عدا المكافآت والهدايا، واقوم بمرافقتها اثناء تنقلاتها اليومية واقود سيارتها احياناً، واوضح انها تعرضت لمحاولة سطو مسلح من قبل شخصين لكنه استطاع السيطرة على الموقف بعد ان اصاب احدهم بعيار ناري في رجله وسلمه للشرطة وفر الآخر، وبرغم طول ساعات العمل (يقول عمر جاسم) الا انني لا اشعر بالضجر لان السيدة التي اعمل معها كريمة النفس. وعموماً فان العمل مع النساء افضل من العمل لدى الرجال برغم شعورهن الدائم بالخوف لابسط الاسباب.